# آليات حوكمة الشركات ودورها في تعزيز واقع الابلاغ عن التنمية المستدامة في العراق


**الاستاذ المساعد الدكتور**
**أنوار عباس هادي الهنداوي**
**جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد**

**الباحث**
**حيدر صادق رحمن الصالحي**

# آليات حوكمة الشركات ودورها في تعزيز واقع الابلاغ عن التنمية المستدامة في العراق

**الاستاذ المساعد الدكتور**
**أنوار عباس هادي الهنداوي**
**جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد**

**الباحث**
**حيدر صادق رحمن الصالحي**

**المستخلص:**

يهدف البحث الى دراسة وتحليل الابعاد المحاسبية لآليات حوكمة الشركات والتنمية المستدامة، وبيان طبيعة تأثير آليات حوكمة الشركات على واقع الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والمصرف العربي الاسلامي الدولي كونه يعد تقارير الاستدامة التي تتوافق مع فترة البحث للمصارف العراقية عينة البحث.

ولتحقيق هذا الهدف تم أستخدام آليات حوكمة الشركات المتمثلة بـ(الافصاح والشفافية، حجم مجلس الادارة، تركز الملكية، الملكية الادارية، رأي مراقب الحسابات الخارجي) كمتغيرات مستقلة فضلاً عن الأعتماد على مؤشرات مبادرة الابلاغ العالمية (GRI) المعنية بالابلاغ عن الاستدامة لكونها الاحدث في هذا المجال والذي عده متغيراً تابعاً لعينة البحث المختارة ولسلسلة زمنية ممتدة من (٢٠١٣-٢٠١٦).

قام الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS) من أجل تحليل البيانات والتوصل الى النتائج كأختبار معامل الانحدار الخطي البسيط والوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة ومعامل الارتباط بيرسون.

وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات كان أهمها:

١- وجود ضعف في الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة أذ تركز الاهتمام على الاداء المالي والاقتصادي دون مراعاة الاداء البيئي والاجتماعي.

٢- تطبيق متفاوت لآليات حوكمة الشركات بالنسبة للمصارف العراقية عينة البحث، على

العكس تماماً بالنسبة للبنك العربي الاسلامي اذ تحقق مستوى جيد من الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة نتيجة تطبيق مؤشرات التي تعدها مبادرة الابلاغ العالمية (GRI) بإلاضافة الى ذلك كان تطبيق آليات حوكمة الشركات بمستوى عالي وثابت مقارنة بالمصارف العراقية عينة البحث خلال مدة البحث (٢٠١٣-٢٠١٦).

٣- وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة أحصائية بين آليات حوكمة الشركات المتمثلة بـ(الافصاح والشفافية، تركز الملكية، الملكية الادارية، رأي مراقب الحسابات الخارجي) وواقع الأبلاغ عن التنمية المستدامة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية).

**الكلمات الرئيسة للبحث** : حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية للشركات، التنمية المستدامة، واقع الابلاغ عن الاستدامة.

**المقدمة:**

أكتسبت التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، خصوصاً مع أنعقاد قمة البيئة والتنمية في البرازيل عام١٩٩٢م، والتي تمخض عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والذي يشكل خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD). وباتت التنمية المستدامة اليوم تستحوذ على أهتمام متزايد من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات وذلك لدورها الفاعل في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الأجيال كافة، فان تحسين مستوى أهداف التنمية المستدامة محاسبياً يتم من خلال تطبيق مؤشرات مبادرة الابلاغ العالمية المعنية بالاضافة الى الالتزام بطبيق آليات حوكمة الشركات بالتالي تؤدي الى تكامل محاورها الثلاثة كافة، المتمثلة بالمحور الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، والذي ينعكس إيجاباً على الشركات والمجتمع التي تمكنه من الاستمرارية بأداء عمله بنشاط. ولتحقيق أهداف البحث تم تصميم البحث بالشكل الآتي:-

المحور الاول: منهجية البحث.

المحور الثاني: الجانب النظري- نبذة تعريفية.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي- قياس العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وواقع الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة للمصارف عينة البحث.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

**<u>المحور الاول: منهجية البحث:</u>**

**١-١: مشكلة البحث**

أن من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة من المنظور المحاسبي هو تطبيق نموذج مؤشرات مبادرة الابلاغ العالمية (GRI) وآليات حوكمة

الشركات لذلك يجب تطوير هذا النموذج وآليات حوكمة الشركات بما يتلاءم مع الأحداث والظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستجدة وفق البيئة العراقية، وهذا ما دعى الباحث لإعداد هذا البحث لكي يبرز دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز واقع الابلاغ عن التنمية المستدامة. ونستطيع القول بإن مشكلة البحث تتلخص في التساؤل الآتي:

" هل توجد علاقة تأثير وأرتباط معنوية ذات دلالة أحصائية بين آليات حوكمة الشركات والابلاغ عن التنمية المستدامة"

**١-٢: أهمية البحث:**

جاءت أهمية هذه البحث من خلال تشخيص وتحليل واقع الابلاغ عن التنمية المستدامة، كذلك تفعيل نموذج مبادرة الابلاغ العالمية المعنية بالابلاغ عن الاستدامة وآليات حوكمة الشركات من أجل دعم أدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة في العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والاداء البيئي لما لها من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة ورفع الشفافية فيها وزيادة كسب ثقة المساهمين وذلك من أجل حماية أستثماراتهم. وأهميته في مواجهة التحديات والصعوبات الحالية.

**١-٣: أهداف البحث:**

يسعى البحث الحالي الى تحليل ودراسة آليات حوكمة الشركات و دورها في تعزيز واقع الابلاغ عن التنمية المستدامة وفق نموذج مبادرة الابلاغ العالمية (GRI).

١-٤: فرضيات البحث:

يستند البحث الى فرضية أساسية مفادها:

"يوجد علاقة تاثير معنوية ذات دلالة احصائية بين آليات حوكمة الشركات والابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة"

**١-٥: مجتمع البحث وعينته وحدوده**

يتمثل مجتمع البحث بشركات القطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية والبنك العربي الاسلامي الدولي الاردني، وتم أختيار هذا القطاع لفاعليته وكفاءته في التداول في سوق العراق للاوراق المالية، أما عينة البحث تمثلت في (١٠) مصارف أي ما يشكل (٢٧% ) من عدد المصارف المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية لغاية عام ٢٠١٨ والبالغة (٣٧) مصرف، وتعتبر نسبة جيد من أجل الدراسة، والبنك العربي الاسلامي الدولي الاردني الذي تم أختيار نتيجة توفر معلومات كاملة لقياس متغيرات البحث. وتتمثل حدود البحث الزمنية في أربع سنوات أعتباراً من (٢٠١٣-٢٠١٦).

**١-٦: المقاييس المستخدمة في البحث**

أعتمد البحث على نموذج مبادرة الابلاغ العالمية الخاصة (GRI) والتي تمثلت في المؤشرات

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الذي تم الاعتماد عليه في تحليل واقع الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة. أما حوكمة الشركات فتم قياسها من خلال مجموعة من الآليات وذلك لقياس مدى تأثيرها على واقع الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة.

**المحور الثاني: الجانب النظري- نبذة تعريفية.**

٢-١: مفهوم حوكمة الشركات، وأهم آلياتها.

زاد الأهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بعد سلسلة من الأزمات المالية التي حدثت في الكثير من الشركات، مثل الأنهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا، وأزمة شركة(Ernon) وشركة (World Com)، والأزمة العالمية الاخيرة عام ٢٠٠٨ مما أدى الى دراسة وتحليل هذا المفهوم من أجل دعم جميع القطاعات.

تعددت المصطلحات الأجنبية المستخدمة للتعبير عن مفهوم حوكمة الشركات، ففي معظم الحالات يتم التعبير عنها بالمصطلح الانجليزي (Corporate Governance) وأحياناً بمصطلح ( Shareholer Democracy) (يوسف، ٢٠٠٩: ١١)، وعلى جانب اللغة العربية توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح، إلى استخدام مصطلحات أخرى تعبر عن هذه الكلمة مثل: الإدارة الرشيدة، الحاكمية، الحوكمة، الحكم الراشد، الحكم الصالح أو الجيد، لذا يطلق على مصطلح (Corporate governance) بحوكمة الشركات(عياري وخوالد ،٢٠١٢: ٤). ، وسيتم أستعراض بعض من التعاريف لهذا المفهوم:-

وعرفت لجنة Cadbury الصادر عن سوق لندن للأوراق المالية الحوكمة على أنها تمثل مجموعة من أنظمة الرقابة المالية وغير المالية والتي عن طريقها يتم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة على شؤونها(**Cadbury, 2001: 102**).

أما من وجهة نظر مجمع المدققين الداخليين الامريكي فقد عرفها على أنها عمليات تتم من خلال اجراءات تستخدم بواسطة ممثلي اصحاب المصالح بتوفير اشراف على المخاطر وادارتها بواسطة الادارة ومراقبة مخاطر الشركة والتاكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر(**IIA, 2004: 5**).

وهناك من يشير الى مفهوم الحوكمة بأنه " نظام هيكلة، وتشغيل ومراقبة الشركة مع التوجه لتحقيق أهداف إستراتيجية طويلة الأمد لإرضاء المساهمين، الدائنين، الموردين، الزبائن، العاملين، والتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية كجزء من حاجات البيئة والمجتمع" **(Sarkar & Majumdar , 2005: 4) .**

وعرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (OECD) على أن حوكمة الشركات تقوم بتوزيع

المسؤوليات والحقوق لمختلف المساهمين في الشركات مثل مجلس الادارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. ويوضح الإجراءات والقواعد واللوائح اللازمة لمتابعة القرارات الهامة بالنسبة للشركات. من خلال القيام بذلك، فضلاً عن ذلك خلال حوكمة الشركات تحديد أهداف الشركة، و وسائل تحقيق تلك الأهداف ورصد الأداء ( **Faresa Fatima, 2012: 4**).

وبين (Marwa) حوكمة الشركات على أنها مزيجا من القوانين والأنظمة والممارسات الطوعية المناسبة للقطاع الخاص التي تمكن الشركة من أجتذاب رأس المال البشري والمالي وأداء العمل بكفاءة، وبالتالي استمرار نفسها من خلال توليد قيمة اقتصادية طويلة الأجل لمساهمينها، مع احترام مصالح أصحاب المصلحة والمجتمع ككل( **Marwa, 2013: 49**).

ووفقاً للبنك الدولي فقد عرف الحوكمة على أنها تمثل الاسلوب الذي من خلاله يتم ممارس السلطة من أجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للوحدة الاقتصادية لتحقيق التنمية (**Ramanathan, Dutta, 2014: 5**).

ومن وجهة نظر(Asthana) يرى "إن حوكمة الشركات معنية بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف الفردية والمجتمعية. وكما أن وجود إطار حوكمة الشركات يشجع استخدام الموارد بكفاءة، وبالمثل، ويتطلب المساءلة عن إدارة تلك الموارد. والهدف من ذلك هو المواءمة قدر الإمكان مع مصالح الأفراد والشركات والمجتمع"( **Asthana, 2016: 10**).

آليات حوكمة الشركات

يتم تطبيق الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات صنفت إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية. سيتم تناول هذه الآليات بشكل الآتي:-

**أ-** الآليات الداخلية للحوكمة: تتمثل آليات حوكمة الشركات الداخلية بأنشطة وفعاليات الوحدة، والتي تساعد في أتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الوحدة. ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

أولاً:مجلس الإدارة: ويعرف مجلس الادارة بأنه يمثل الهيئة العليا التي تحكم الوحدة ويتم اختياره من قبل المساهمين، وهو مسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف الوحدة كما حددتها الجمعية العامة السنوية، ويتكون مجلس الادارة من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين في الوحدة. ويعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، وهو أكثر آليات الحوكمة أهمية لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هي تقليل تكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية وسلطة اتخاذ القرار إذ أنه يحمي رأس المال

المستثمر في الوحدة من سوء الاستخدام من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الوحدة ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الوحدة. ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الوحدة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للوحدة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الوحدة والإفصاح عن ذلك(Hitt, 2004: 315).

**١-** حجم مجلس الادارة: تباينت الأراء حول توسيع أو تضيق مجلس الإدارة، فبعضهم يؤيدون فكرة مجالس الإدارة كبيرة الحجم، وبعضهم الأخر يميلون إلى صغر مجلس الإدارة، وكل من الفئتين يرى بان ذلك أفضل لكي يستطيع مجلس الإدارة أداء مهامه، ويعبر حجم مجلس الإدارة عن عدد الأعضاء المتكون منهم، ويعد كبيراً إذا ما زاد عدد أعضاءه عن عشرة أعضاء. ويرى مؤيدو توسيع عدد أعضاء مجلس الإدارة بان هناك علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة وبين أداء الشركات بفعل ما تملكه المجالس كبيرة الحجم من قدرات فكرية وموارد بشرية وتنوع في الخبرات والاختصاصات، تجعلها مؤهلة لرقابة سلوك الادارات العليا وتوجيهه نحو تحقيق مصالح المستثمرين، واستناداً إلى ذلك فان المجالس كبيرة الحجم تتيح مرونة اكبر في تشكيل اللجان الأساسية الدائمة وهي(لجنة التدقيق، ولجنة الأجور والمرتبات، لجنة الترشيحات) فضلا عن اللجان الأخرى مثل اللجنة المالية ولجنة السياسات العامة ولجنة البيئة التي غالبا ما تشكل في الشركات كبيرة الحجم.

وعلى نقيض ذلك يرى مؤيدو تقليص عدد أعضاء مجلس الإدارة إن من الحكمة أن لا يتجاوز عدد الأعضاء عن تسعة أعضاء في أحسن الأحوال، وذلك انطلاقا من فكرة مفادها أن كبر حجم مجلس الإدارة غالبا ما تؤدي إلى صعوبة الاتصال، وانخفاض فاعلية القرارات المتخذة وتدني سرعة انجاز المهام، اذ كلما كبر حجم المجلس كلما زاد الوقت الذي تستغرقه المناقشات المتعلقة بالقضايا المدرجة على جدول أعماله بالشكل الذي ينعكس سلبا على جودة أداء المجتمعين،فضلا عن صعوبة التوصل إلى إجماع في إيجاد حلول للقضايا المطروحة (حميدي، ٢٠١١: ٤٤).

**٢-** مسؤولية مجلس الإدارة: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجه الاستراتيجي

للوحدة التابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة، ومسؤولية المجلس أمام الوحدة والمساهمين، وعلى المجلس أن يحرص من أجل الحصول على المعلومات الكافية، وأن يتعامل بعدالة مع كافة المساهمين، وأن يضمن التوافق مع القوانين السارية، ومراجعة الأداء وسياسة المخاطر، وكذلك ضمان النظم الملائمة للرقابة الداخلية وخاصة نظم إدارة ومتابعة المخاطر والرقابة المالية والتوافق مع القوانين والإفصاح . كما يعتبر المجلس مسئولاً أمام المساهمين، وكوكيل عنهم، وبالتالي كل أحكام الوكالة في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة، كما أنه مسؤول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالوحدة(سليمان، ٢٠٠٩: ١١).

ثانياً: تركز الملكية: يقصد بتركز الملكية عدد حملة الاسهم الذين يمتلكون النسبة الاجمالية الاكبر من الاسهم المصدرة من الشركة. ويمثل حضور المساهمين الكبار الذين يستأثرون بنسبة كبير من راس المال الشركة احد آليات حوكمة الشركات الداخلية الهادفة الى التخفيف من أثر مشكلة الوكالة(فصل الملكية عن الادارة) ومنع المدراء من الابتعاد كثيراً عن تحقيق مصالح المالكين، إضافة الى السيطرة على قيمة الوحدة، اذ يسود الاعتقاد بان المدراء بأن المدراء الداخليين (في هياكل الملكية المشتتة) التي يمتلك فيها المساهمون نسبة ضئيلة من راس المال ربما يقومون بنشاطات مخفضة للقيمة ، وذلك بسبب إن المساهمين الصغار يفتقرون الى الحافز او الدافع القوي على رقابة سلوك المدراء وصغار المساهمين وان المدراء يمتلكون القدرة الفائقة على حجب تدفق المعلومات وان المساهمين الصغار يفتقرون على الدوام الى الخبرة في رقابة المدراء. وعن خصائص تركز الملكية فهي يجب ان لايقل ملكية حملة الاسهم عن(5%) من مجموع الاسهم المصدرة وأمكانية ان يكون حملة الاسهم أفراداً أو شركات أو مؤسسات، وان احد اهم اسباب الاهتمام بآلية تركيز الملكية هو المحافظة على الاموال وتعظيم ثروة المالكين (الحلاوي، ٢٠١٠: ٦٠).

ثالثاً: الملكية الادارية: يقصد بالملكية الإدارية امتلاك المدراء وأعضاء مجلس الإدارة لجزء من أسهم الشركة التي يعملون فيها، ولهذه الإلية تأثير كبير في تخفيض مشكلة الوكالة الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة، اذ بامتلاك المدراء لجزء من أسهم الشركة فان ذلك سوف يقلص من الفجوة الناتجة عن صراع المصالح ويؤدي إلى رص منافع المدارء مع منافع حملة الأسهم، وقد اثبتت بعض الدراسات ان انخفاض نسبة الأسهم التي تملكها الإدارة يزيد من اتجاهها نحو تحقيق منافعها الشخصية على حساب مصالح حملة الأسهم، وذلك من خلال استغلال

أنظمة الحوافز والمكافآت، او العمل على تكوين شهرة إدارية بالاستفادة من المرونة المتاحة لها في اختيار الإجراءات المحاسبية وتعدد البدائل الممكنة لمعالجة نفس العملية. اذ إن الإدارة التي لا تملك جزء من أسهم راس المال في الشركة التي تعمل فيها، فإنها تسعى إلى تحسين صورة أداء الشركة لأنها تعلم إن منفعتها واستقرارها الوظيفي مستمرة طالما كانت نتائج الشركة ايجابية، لذا فإنها قد تلجأ إلى وسائل تمهيد الدخل للحفاظ على منفعتها وشهرتها الإدارية الذاتية، الأمر الذي ربما ينعكس سلبيا على قيمة الوحدة. وإن امتلاك الإدارة لجزء من أسهم راس المال في الشركة سوف يحفزها كثيراً نحو اختيار الأنشطة الأكثر أهمية والتي تعظم من ربحية الشركة،لان ذلك سوف يعود عليهم بالنفع بالحصول على أرباح توزيعات الأسهم، فضلا عن ما يترتب على تلك التوزيعات من ردود فعل ايجابية عند المتعاملين في الأسواق المالية، والذي ينعكس بدوره على زيادة أسعار أسهم الوحدة ،مما يتيح لحامليها تحقيق العوائد ومنهم الإدارة ذاتها(حميدي، ٢٠١١: ٤٦).

رابعاً: تعويضات المدير التنفيذي: ويعد أسلوباً معقداً كونه أسلوباً يدمج مصالح المديرين والمالكين ويوحدها أيضاً من خلال الرواتب والعلاوات والتعويضات والحوافز طويلة الأمد، وعادة ما يتم تحديد هذه التعويضات للمدير التنفيذي كونه حلقة الوصل في الشركة بين مجلس الإدارة والملاك، لأن قرارات المدير التنفيذي غالباً ما تؤثر في النتائج المالية للمنظمة في المدى الطويل مما يصعب تقييم تأثيرات القرارات الحالية على اداء المنظمة وهنا ستربط أجور المديرين بالنتائج التي يمكن قياسها لأدائهم وهو الأداء المالي للمنظمة، وتتلخص مهمات المدير التنفيذي بما يأتي (الجبوري ، ٢٠٠٧: ٤٤):

- احترام حقوق أصحاب المصالح التي يجمعها القانون.
- اتاحة الفرصة لأصحاب المصالح وذوي الشأن (المديرين التنفيذيين). الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.
- السماح لهم بمشاركة أصحاب المصالح في لتحسين مستوى الأداء واطلاعهم على المعلومات المطلوبة.
- تشخيص متطلبات البيئة الخارجية ومقابلتها بمعطيات البيئة الداخلية وتقديم النصح لمجلس الإدارة في القضايا المصيرية وتوجيه سياسة الإدارة لبلوغ أهداف أصحاب المصالح كافة.

**ب-** الآليات الخارجية للحوكمة: تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الوحدة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ، حيث تشكل هذه

الاليات أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:

أولاَ: منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:- هو أسلوب يتم اللجوء اليه حين تفشل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ويتألف السوق من أفراد ومؤسسات لها القدرة على شراء الشركات ذات الأداء المنخفض أو الاندماج معها برضاها أو بإجبارها وهو الأسلوب الذي يشجع التنويع في الاستثمار والحقائب الاستثمارية، وتعد منافسة سوق المنتجات (أوالخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات. حيث إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. إذن إن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني إن إدارة الوحدة في حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيء على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا مؤسساتهم إلى الإفلاس أو التصفية. ويمكن إيجاز خصائص السوق لإغراض السيطرة على الشركة بالآتي (الحلاوي، ٢٠١٠: ٦٨):

- يتألف من أشخاص أو شركات لهم القدرة على شراء حصة كبيرة من أسهم الشركات ذات الأداء السيئ، والتي لا ترمي إلى تعظيم ثروات حملة الأسهم.
- تتم عملية السيطرة على هذه الشركات عن طريق الاستيلاء (ودي او عدائي) او الاندماج يمكن المالكين والمنظمين من فرض آليات فرعية لتحقيق الانضباط الخارجي وتقليل تهديدات المنافسين.
- يشجع التنويع لان الاكتساب يمثل خياراً استراتيجياً يحفز على التنويع، وتحقيق التميز للشركة مما يقلل من مستوى المنافسة المباشرة.

ثانياً: التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، وليس مقبوليتها فقط .يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة لمؤسسات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهه وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام. ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية (Auditors Internal of Institute)

على إن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، التبصر والحكمة. ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت المؤسسات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد المالي أما التبصر فانه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج. وأخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الوحدة (زين الدين، جابر، ٢٠١٢ : ١٥).

**٢-٢: مفهوم التنمية المستدامة، ومؤشرات الابلاغ عن التنمية المستدامة.**

لقد ورد مصطلح التنمية المستدامة من دام أي بمعنى الدوام والاستمرار. وأستدامة العيش الرغد هي دوامة وأستمرارة والديمومة من الدوام والاستمرار، ونتيجة لذلك وصفت التنمية المستدامة بالتنمية الموصولة (خليل وبابكر،٢٠١٦: ٣٢).

هناك عدة تعاريف للتنمية المستدامة، حيث حاول بعض الباحثين تحليل وتقسيم هذه العبارة الى كلمتين، الكلمة الاولى تمثلت في مصطلح **التنمية** التي تم التطرق لها بصورة شاملة على انها:" إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية ... لتكون في مستوى رفاه وتطلعات الشعوب" أما الكلمة الثانية تمثلت في مصطلح **الاستدامة** التي تعني الإستمرارية والتواصل، دائماً حاضراً ومستقبلاً. ويعود أصل مصطلح الإستدامة Sustainable إلى العلم الإيكولوجي Ecology ، حيث أستخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض.(طارق ،٢٠١١: ١١).

وعرف **(IFAC)** التنمية المستدامة على أنها "ادارة الاداء البيئي والاقتصادي من خلال تهيئة وتطوير نظم محاسبية ملائمة تتعلق بالبيئة وتطبيقاتها وتتضمن عادة عملية التقرير والتدقيق المحاسبي بالاضافة الى احتوائه على عمليات تكلفة دورة الحياة والمحاسبة عن التكلفة الكلية وتقييم المنافع والتخطيط الاستراتيجي لادارة البيئة"(الصفار،٢٠٠٦: ٨).

وعرفتها منظمة مبادرة الابلاغ العالمية (GRI) على أنها تمثل الانشطة التي تساعد الوحدة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والخضوع لمسائلة أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين ، وذلك في أطار نظام ملائم لحوكمة الشركات يعمل على ضبط الانشطة ومراقبة وتقييم الاداء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة **(Sobhani . et. al, 2014: 76)**.

كما إن التعريف الأوسع نطاقا للاستدامة كجزء من مفهوم التنمية المستدامة، هو لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة في ٢٠ مارس ١٩٨٧: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل أجيال لتلبية احتياجاتهم الخاصة".( **Nina, 2014: 239**).

وأوضح (**Asif & Searcy**) مفهوم التنمية المستدامة على انها تمثل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج التي تضعها الوحدة للنظر في الاثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتعلقة بأنشطتها من أجل تحقيق متطلبات(**Asif & Searcy, 2014: 411**).

**محاسبة التنمية المستدامة :**

تعد المحاسبة عن التنمية المستدامة امتداداً للمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية من حيث القياس والافصاح (Bebbington & Larrinaga, 2014: 3).

أما (Bremser) فيرى بأن المحاسبة عن التنمية المستدامة لاتقتصر على الارباح وراس المال فقط في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، بل يجب الاهتمام بالابلاغ عن جميع الانشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يهتم بها أصحاب المصالح في جميع أنحاء العالم( Bremser, 2014: 16).

وتُعد محاسبة التنمية المستدامة جزءاً مكملاً للمحاسبة المالية وللارتقاء بها بحيث يمكن تقييم المعلومات المالية والمستدامة جنباً الى جنب وتوفير رؤية كاملة لأداء الشركة عن جميع اشكال راس المال (البيئي والبشري والاجتماعي) وقضايا الحوكمة لخلق القيمة المالية وغير المالية طويلة الاجل. (SASB, 2013: 3).

وحينئذٍ فأن محاسبة التنمية المستدامة تمثل عملية جمع وتحليل وإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة.(Stacchezzini et al, 2016: 1)

**مؤشرات الابلاغ عن التنمية المستدامة:** من المهم جداً تحديد مؤشرات الأداء الأكثر ملاءمة لدعم اتخاذ القرارات التنفيذية في المؤسسات. ووفقا للمبادرة الابلاغ العالمية (٢٠١٤)، كان أحد العوامل الرئيسية وراء زيادة الابلاغ عن الاستدامة هو الاعتراف بأن استراتيجية الاستدامة يجب أن تستند إلى بيانات موثوقة وملموسة، ويتم ذلك من خلال وضع نظم وقواعد تكون ذات مغزى من أجل الابلاغ عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:( Ksenija & Stefan & Mihajlov, 2017: 297-301).

١- مؤشر الاداء الاقتصادي: تقيس مؤشرات الأداء المالي ربحية الشركات وتقوم بوضع المعلومات المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الرئيسية للشركات، مثل تعظيم ثروة

المساهمين ونموهم وكذلك المعلومات المتعلقة بعائدات المساهمين وأرباحهم والعلاقة بين الأرباح وقيمة المساهمين. وغالبا ما يتم الخلط بين الاداء الاقتصادي وبين الأداء المالي في التقارير المحاسبية. وتذهب المؤشرات الاقتصادية خطوة أبعد من الابلاغ المالي القياسي في شرح عملية خلق القيمة، والإبلاغ عن توزيعها وإعادة استثمارها للنمو في المستقبل. وهي تقيس تأثير الشركة على الظروف الاقتصادية لأصحاب المصلحة وعلى النظم الاقتصادية على المستوى المحلي أو الدولي. وبهذه الطريقة، يؤخذ كل من رأس المال البشري والمالي بنظر الاعتبار.

ونتيجة لتغيرات الملحوظة في الطلب على تقارير الاستدامة من قبل المستخدمين أكتسب الجانب الاقتصادي من الأداء شعبية خلال ١٩٩٠. وكان الغرض منه قياس تدفقات رأس المال بين مختلف أصحاب المصلحة بالاضافة الى التأثيرات الاقتصادية للمنظمة على المجتمع. أذ تحدد المبادئ التوجيهية للمبادرة الابلاغ العالمية (GRI) مؤشرات الأداء الاقتصادي بالاتي: (١) الأداء الاقتصادي. (٢) التواجد في السوق. (٣) الآثار الاقتصادية غير المباشرة. (٤) ممارسات الشراء. (٥) مكافحة الفساد. (٦) السلوك المناهض للمنافسة.

٢- مؤشر الاداء البيئي: الاهتمام بحماية البيئة ارتفع بعد سلسلة من الكوارث البيئية خلال ١٩٧٠ و ١٩٨٠. وقد نمت مشكلة حماية البيئة إلى درجة أصبحت مسألة حل هذه المشكلة موضوع اتفاقيات ومؤتمرات دولية هامة مثل مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢ (الوثيقة المعتمدة: إعلان ستوكهولم) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ (إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١) ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ (الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه")، وما إلى ذلك .

اذ أصبح الابلاغ عن الاداء البيئي جزءا مهماً لتقارير الاستدامة، في حين أن الابلاغ عن الاداء البيئي أصبح مكلف في العديد من البلدان، بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية على حدً سواء. وحيث أن الأداء البيئي يقوم بقياس الترابط بين الأعمال والبيئة ويمكن تحليله على مستوى مؤشرات الأداء البيئي الفردي و العام وعلى مستوى علاقة هذا النظام بالبيئة الخارجية. وهذه المؤشرات هي مقاييس عددية، مالية أو غير مالية، توفر معلومات أساسية عن الأثر البيئي، والإمتثال التنظيمي، وعلاقات أصحاب المصلحة والأنظمة التنظيمية "

٣- مؤشر الاداء الاجتماعي: يتناول البعد الاجتماعي للاستدامة تأثير الوحدة على الانظمة الاجتماعية التي تعمل فيها. ويتطلب التقدم في مجال الاستدامة الاجتماعية على مستوى الشركات بضرورة تحقيق تقدم اجتماعي في الوقت نفسه (التفاعل المؤسسي بين الأفراد على جميع مستويات الشركة) والبشرية (المعرفة والخبرة للأفراد) رأس المال. والابلاغ الاجتماعي بلاضافة الى تقييمها للأثر الاجتماعي لعمليات الشركات يعتبر الملحق الأول للتقرير المالي التقليدي.أذ ان مؤشرات الأداء الاجتماعي تقيس علاقة الأعمال مع أصحاب المصلحة. حيث أن معظم الشركات لديها تاريخ طويل من التدابير التطبيقية وآليات المساءلة للمساهمين والعملاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

ويتمثل التحدي الجديد في هذا المجال في تحديد مؤشرات الأداء المتعلقة بالأثر على أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المجتمعات المحلية والموظفين والموردين من خلال إدراج مواضيع أخلاقيات العمل. ولهذا الغرض، يتم أختيار عناصر ذات أثر على الاداء الاجتماعي (أ) العمالة، (ب) العلاقات المجتمعية، (ج) المصادر الأخلاقية و(د) الأثر الاجتماعي للمنتجات، باعتبارها عناصر حاسمة في الأداء الاجتماعي.

ويجب الاشارة الى أن هناك قضايا ومؤشرات اجتماعية ذات فائدة واسعة بين أصحاب المصلحة والشركات والقطاعات. وهي التي تصنف المؤشرات الاجتماعية في فئات مختلفة تتعلق بأربع قضايا ذات صلة:

١) ممارسات التوظيف (مؤشرات مثل: النسب بين الجنس والعرق، ومعدلات الأجور، والاستحقاقات، والعياد، والتدريب، والرضا الوظيفي، وبيئة عمل آمنة، وما إلى ذلك).

٢) العلاقات المجتمعية (مؤشرات مثل المساهمات في التنمية المجتمعية، وخلق فرص العمل).

٣) علاقات الموردين والعملاء (الممارسات التجارية العادلة مع الموردين والموزعين والشركاء، وعدد من المنتجات التي يتم الحصول عليها محليا، واستخدام الأطفال أو العمل الجبري).

٤) الأثر الاجتماعي للمنتج (مؤشرات مثل مساهمة المنتجات والخدمات في الرعاية الاجتماعية والإنصاف، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وما إلى ذلك).

## المحور الثالث: الجانب التطبيقي- قياس العلاقة بين واقع الابلاغ عن التنمية المستدامة وآليات حوكمة الشركات.

٣-١: واقع الابلاغ عن التنمية المستدامة: من أجل قياس مدى ملائمة وتطبيق الابلاغ عن التنمية المستدامة في المصارف عينة البحث فسوف يقوم الباحث بترميزها على اساس المتغيرات الوهمية فإذا كانت مؤشرات (GRI) المتمثلة بالمحاور الثلاث (الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) يتم الافصاح عنها أو يتم تطبيقها في المصارف عينة البحث فسوف يعطى الرقم (1). أما اذا لم يتم الافصاح عنها أولم يتم تطبيقها في المصارف عينة البحث فسوف يعطى الرقم (0). بعد ذلك نستخرج النسبة المئوية من خلال تقسيم المؤشرات المفصح عنها على أجمالي المؤشرات والجدول الآتي يوضح الوسط الحسابي للمصارف عينة البحث وللمدة من (٢٠١٣-٢٠١٦).

**جدول (١) الوسط الحسابي للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٣-٢٠١٦)**

| المصارف عينة البحث | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | الوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|
| مصرف التنمية الدولي | %18.42 | %22.4 | %23.7 | %25 | %22.38 |
| مصرف آشور | %19.74 | %23.7 | %25 | %25 | %23.36 |
| مصرف أيلاف | %23.7 | %23.7 | %23.7 | %23.7 | %23.7 |
| مصرف بغداد | %23.7 | %23.7 | %23.7 | %23.7 | %23.7 |
| المصرف التجاري العراقي | %21.05 | %19.74 | %19.74 | %19.74 | %20.07 |
| مصرف كوردستان | %21.05 | %21.05 | %21.05 | %21.05 | %21.05 |
| مصرف الخليج التجاري | %26.23 | %26.23 | %26.23 | %25 | %25.92 |
| مصرف الموصل للتنمية | %19.74 | %19.74 | %19.74 | %17.11 | %19.08 |
| مصرف سومر التجاري | %15.8 | %15.8 | %17.11 | %15.8 | %16.13 |
| مصرف الشمال | %22.4 | %22.4 | %22.4 | %22.4 | %22.4 |
| البنك العربي | %61.80 | %64.50 | %64.50 | %61.80 | %63.50 |
| الحد الادنى | | | | | %16.13 |
| الحد الاعلى | | | | | %63.50 |

ويمكن القول من خلال الجدول (١) هناك تفاوت في نسبة الابلاغ عن التنمية المستدامة في المصارف العراقية عينة البحث، بالنظر الى الوسط الحسابي للأبلاغ عن التنمية المستدامة

تبين أن أعلى نسبة كانت للمصرف الخليج التجاري بنسبة(25.92%)، أما أقل نسبة قياساً للوسط االحسابي كانت للمصرف سومر التجاري بنسبة (16.13%)، وهذا يدل على وجود مستوى من ألابلاغ عن الاستدامة ولكن بنسبة ضعيفه نتيجة عدم التزام المصارف عينة البحث بالمعايير التي أصدرتها مبادرة الابلاغ العالمية (GRI) المتعلقة بالاستدامة. وبلغ الوسط الحسابي بالنسبة للابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة في البنك العربي الاسلامي الدولي بنسبة (63.50%)، وهذا يدل على وجود المستوى المطلوب من الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة نتيجة التزام البنك العربي الاسلامي الدولي بالمعايير التي أصدرتها مبادرة الابلاغ العالمية(GRI) المتعلقة بألابلاغ عن الاستدامة.

**٣-٢: تطبيق آليات حوكمة الشركات في المصارف عينة البحث:**

١- **آلية الافصاح والشفافية:** من أجل قياس هذه الآلية فسوف يتم ترميزها على أساس المتغيرات الوهمية فإذا كان بنود مؤسسة Standard and Poor's مفصح عنها فسوف يعطى الرقم (1). أما اذا لم يتم الافصاح عنها أولم يتم تطبيقها في المصارف عينة البحث فسوف يعطى الرقم (0). بعد ذلك نستخرج النسبة المئوية من خلال تقسيم المؤشرات المفصح عنها على أجمالي المؤشرات والجدول الآتي يوضح الوسط الحسابي لمستوى الافصاح والشفافية للمصارف عينة البحث.

**الجدول (٢) الوسط الحسابي لمستوى الافصاح والشفافية للعينة وللمدة (2013-2016).**

| مصارف العينة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | الوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|
| مصرف التنمية الدولي | %22.64 | %39.60 | %39.60 | %50.94 | %38.20 |
| مصرف آشور | %49.06 | %62.30 | %62.30 | %64.15 | %59.45 |
| مصرف أيلاف | %50.94 | %50.94 | %43.40 | %50.94 | %49.06 |
| مصرف بغداد | %43.40 | %39.60 | %43.40 | %49.06 | %43.87 |
| المصرف التجاري | %34.84 | %35.84 | %33.96 | %50.94 | %38.90 |
| مصرف كوردستان | %33.96 | %39.60 | %41.51 | %45.28 | %40.09 |
| مصرف الخليج | %56.60 | %50.94 | %54.71 | %45.28 | %51.88 |
| مصرف الموصل | %30.20 | %39.60 | %35.84 | %33.96 | %34.90 |
| مصرف سومر | %30.20 | %33.96 | %30.20 | %33.96 | %32.08 |
| مصرف الشمال | %50.94 | %50.94 | %39.60 | %47.17 | %47.16 |
| البنك العربي | %81.13 | %81.13 | %81.13 | %81.13 | %81.13 |
| الحد الادنى | %22.64 | %33.96 | %30.20 | %33.96 | %32.08 |
| الحد الاعلى | %56.60 | %62.30 | %62.60 | %64.15 | %81.13 |

من خلال الجدول (٢) أعلاه يمكن ملاحظة التفاوت في الافصاح والشفافية للمصارف العراقية عينة الباحث. ومن خلال استخراج الوسط الحسابي لدرجة الافصاح والشفافية لكل مصرف من المصارف عينة البحث تبين أن مصرف آشور يعتبر من أفضل المصارف في أعطاء درجات قياس أعلى للأفصاح والشفافية أذ وصل الوسط الى 59.45% درجة من الافصاح والشفافية ويليه مصرف الخليج بمتوسط 51.88%، أما اقل مصرف في أعطاء درجة الافصاح والشفافية كان مصرف سومر بنسبة 32.08%. أما فيما يخص البنك العربي الاردني ومن خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة مستوى الافصاح والشفافية للبنك العربي الاسلامي الدولي قد بلغ نسبة (81.13%). ويمكن القول بأن البنك العربي الاسلامي الدولي يحقق مستوى عالي من الأفصاح والشفافية عن المعلومات باستخدام مقياس مؤسسة **(S&P)**.

٢- **<u>حجم مجلس الادارة:</u>** لقد أعتمد الباحث في قياس هذه الآلية على الترميز على اساس المتغيرات الوهمية فإذا كان حجم مجلس الادارة لا يقل عن 5 أعضاء ولا يزيد عن 9 فسوف

يعطى الرقم (1)، أما اذا كان حجم المجلس اقل من 5 أعضاء أو اكثر من 9 أعضاء فسوف يعطى الرقم (0) هذا لعينة البحث العراقية، أما البنك العربي الاسلامي الدولي الاردني فقد اعتمد الباحث في قياس هذه الآلية على الترميز على اساس المتغيرات الوهمية فإذا كان حجم مجلس الادارة لا يقل عن3 أعضاء ولا يزيد عن 13 فسوف يعطى الرقم (1)، أما اذا كان حجم المجلس اقل من 3 أعضاء أو اكثر من 13 أعضاء فسوف يعطى الرقم (0). والجدول الاتي يوضح حجم مجالس الادارة للمصارف عينة البحث وللمدة من 2013 الى 2016.

**جدول (٣) يبين آلية حجم مجلس الادارة للمصارف عينة البحث للمدة(٢٠١٣-٢٠١٦)**

| مصارف العينة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | عدد السنوات التي كان فيها حجم مجلس الادارة ضمن النطاق المحدد | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مصرف التنمية | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| مصرف آشور | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| مصرف أيلاف | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| مصرف بغداد | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| المصرف التجاري | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| مصرف كوردستان | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| مصرف الخليج | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| مصرف الموصل | 1 | 1 | 1 | 0 | 3 | %75.00 |
| مصرف سومر | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| مصرف الشمال | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| البنك العربي | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |

من خلال الجدول (٣) أعلاه يتبين لنا بأن حجم مجلس الادارة لجميع مصارف العينة كان ضمن النطاق المحدد على وفق قانون الشركات العراقي خلال مدة البحث ماعدا مصرف الموصل للتنمية والاستثمار الذي لم يذكر حجم مجلس الادارة للسنة (٢٠١٦) في القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية نتيجة العمليات العسكرية والوضع الذي تعيشة

المحافظة من عدم استقرار بسبب دخول الجماعات المسلحة. وتبين لنا أيضاً بأن حجم مجلس أدارة البنك العربي الاسلامي الدولي ومن خلال البيانات المتوفرة للبنك كان ضمن النطاق المحدد على وفق قانون الشركات الاردنية خلال مدة البحث(٢٠١٣-٢٠١٦).

٣-**آلية تركز الملكية**: يتم قياس هذه الآلية من خلال تقسيم عدد اسهم كبار المساهمين في الشركة على أجمالي الاسهم المصدرة والجدول رقم (٤) الاتي يوضح نسب تركز الملكية للمصارف عينة البحث.

***جدول*** **(٤) يبين آلية تركز الملكية للمصارف عينة البحث وللمدة (٢٠١٣-٢٠١٦).**

| مصارف العينة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | الوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|
| مصرف التنمية الدولي | %0 | %9.9 | %19.80 | %19.80 | %12.38 |
| مصرف آشور | %16.42 | %9.99 | %9.99 | %9.99 | %11.60 |
| مصرف أيلاف | %14.98 | %14.98 | %16.38 | %16.38 | %15.68 |
| مصرف بغداد | %0.34 | %0.74 | %0.72 | %0.72 | %0.63 |
| المصرف التجاري | %54.71 | %54.71 | %54.71 | %64.71 | %57.21 |
| مصرف كوردستان | %19.80 | %19.80 | %19.80 | %19.80 | %19.80 |
| مصرف الخليج | %2.23 | %2.21 | %0.08 | %0.03 | %1.14 |
| مصرف الموصل | %9 | %9 | %9 | %9 | %9 |
| مصرف سومر | %20.14 | %29.89 | %19.95 | %10.00 | %19.99 |
| مصرف الشمال | %20.14 | %30.70 | %16.18 | %16.18 | %20.80 |
| البنك العربي | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 |

الجدول (٤) أعلاه يبين لنا بأن نسب تركز الملكية تتباين بين المصارف العراقية عينة البحث حيث جاء المصرف التجاري العراقي في المرتبة الاولى نسبة لتركز الملكية تمثلت بـ(57.21%) أما بقية المصارف فقد جاءت وفقاً للتسلسل الاتي وحسب نسبة كل مصرف (الشمال، سومر، كوردستان، أيلاف، التنمية الدولي، آشور، الموصل الدولي، الخليج ) اما مصرف بغداد فقد جاء بأقل نسبة لتركز الملكية حيث تمثلت بـ(0.63%). أما بالنسبة للبنك العربي الاسلامي الدولي يلاحظ ثبات نسبة تركز الملكية كونه مملوك للبنك العربي بنسبة 100%

خلال مدة البحث (٢٠١٣-٢٠١٦) وفي هذه الحالة تكون نسبة تركز الملكية للبنك العربي الاسلامي الدولي(100%).

٤- **آلية الملكية الادارية** : يقصد بالملكية الادارية مقدار أو نسبة حصة الادارة في الملكية وأن المدراء يكونون أكثر ميلاً للمراقبة أذا كان لديهم ملكية كبيرة في المصارف وبالتالي فسوف يتم قياس آلية الملكية الادارية من خلال تحديد نسبة اجمالي أسهم اعضاء مجلس الادارة على اجمالي الاسهم المصدرة، والجدول (٥) يوضح ذلك.

**الجدول (٥) يبين نسب الملكية الادارية للمصارف عينة البحث وللمدة (٢٠١٣-٢٠١٦)**

| مصارف العينة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | الوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|
| مصرف التنمية | %0 | %9.9 | %19.80 | %19.80 | %12.38 |
| مصرف آشور | %17.46 | %15.21 | %10.90 | %10.90 | %13.62 |
| مصرف أيلاف | %16.24 | %16.24 | %25.12 | %25.12 | %20.68 |
| مصرف بغداد | %0.34 | %0.74 | %0.72 | %0.72 | %0.63 |
| المصرف التجاري | %67.09 | %67.06 | %67.06 | %69.65 | %67.72 |
| مصرف كوردستان | %23.18 | %23.37 | %23.37 | %20.03 | %22.49 |
| مصرف الخليج | %2.30 | %2.26 | %0.018 | %0.028 | %1.15 |
| مصرف الموصل | %0 | %16.74 | %15.25 | %0 | %7.99 |
| مصرف سومر | %21.15 | %29.89 | %19.95 | %10.00 | %20.25 |
| مصرف الشمال | %30.19 | %33.31 | %16.72 | %16.72 | %24.24 |
| البنك العربي | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 |

الجدول (٥) أعلاه يبين لنا بأن نسب الملكية الادارية تتباين بين مصارف العينة حيث جاء المصرف التجاري العراقي في مقدمة المصارف عينة البحث أذ تمثلت نسبة الملكية الادارية بـ(67.72%) أما بقية المصارف فقد جاءت وفقاً للتسلسل الاتي وحسب نسبة كل مصرف (الشمال، كوردستان، أيلاف، سومر، آشور، التنمية الدولي، الخليج، الموصل الدولي ) اما مصرف بغداد فقد جاء بأقل نسبة للملكية الادارية حيث تمثلت بـ(0.63%). في حين يكون البنك العربي الاسلامي الدولي مملوك للبنك العربي بنسبة 100% خلال مدة البحث

(٢٠١٣-٢٠١٦) وفي هذه الحالة تكون الملكية الأدارية للبنك العربي بنسبة (100%).

٥- **آلية رأي مراقب الحسابات:** ان قياس هذه الآلية يكون على اساس المتغيرات الوهمية فاذا كان رأي مراقب الحسابات غير متحفظ فسوف يعطى الرقم (1) اما اذا كان رأيه متحفظاً فسوف يعطى الرقم (0):

**الجدول (٦) يبين آلية رأي مراقب الحسابات لعينة البحث وللمدة (٢٠١٣-٢٠١٦).**

| مصارف العينة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | عدد السنوات التي كان فيها تقرير مدقق الحسابات غير متحفظ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مصرف التنمية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | %00.00 |
| مصرف آشور | 0 | 0 | 1 | 1 | 2 | %50.00 |
| مصرف أيلاف | 1 | 1 | 0 | 1 | 3 | %75.00 |
| مصرف بغداد | 1 | 0 | 0 | 1 | 2 | %50.00 |
| المصرف التجاري | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| مصرف كوردستان | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |
| مصرف الخليج | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | %00.00 |
| مصرف الموصل | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | %00.00 |
| مصرف سومر | 0 | 0 | 1 | 0 | 1 | %25.00 |
| مصرف الشمال | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | %00.00 |
| البنك العربي | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 | %100.00 |

ومن خلال الجدول (٦) أعلاه يمكن تصنيف المصارف عينة البحث على أساس رأي مراقب الحسابات (غير المتحفظ) للفترة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٦، اذا تبين أن راي المراقب غير متحفظ للمصارف(المصرف التجاري و مصرف كوردستان والبنك العربي الاردني) خلال فترة البحث المتمثلة بالاربع سنوات، أما بالنسبة لل(مصرف أيلاف) فكان راي مراقب الحسابات غير متحفظ للمدة ثلاث سنوات من فترة البحث، أما بالنسبة للمصارف (مصرف آشور ومصرف بغداد) فكان راي مراقب الحسابات غير متحفظ للمدة سنتين من فترة البحث، في حين (مصرف سومر) كان فيها مراقب الحسابات غير متحفظ للمدة سنة واحدة. على العكس من ذلك بالنسبة

لبقية المصارف (مصرف التنمية الدولي، مصرف الموصل، مصرف الخليج ومصرف الشمال) أذا كان فيها راي مراقب الحسابات متحفظاً خلال فترة البحث.

**٣-٣: قياس العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وواقع الإبلاغ عن الاستدامة:**

لتحقيق هدف البحث، فإن الباحث سوف يقوم من خلال هذا البحث باختبار الفرضية الرئيسية التالية:-

"**يوجد علاقة تاثير معنوية ذات دلالة احصائية بين آليات حوكمة الشركات والابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة**"

ومن أجل أختبار الفرضية أعتمد الباحث البرنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بنسخته الثانية والعشرين ( **Version 22**)، وكما موضحه أدناه نتائج أختبار الفرضية:-

**جدول (٧) ملخص أختبار الفرضية الرئيسية**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .940[a] | .884 | .869 | 3.40550 |

a. Predictors: (Constant), الملكية تركز ,الادارية الملكية ,والشفافية الافصاح ,الادارة مجلس حجم ,الحسابات مراقب راي

يبين الجدول أعلاه بإن قيمة الارتباط (**R**) بين المتغيرين هو (**.940**) بينما معامل التحديد ( **R Square**) يبلغ (**.884**) وهذا يعني إن نسبة (**88.4%**) من التغيير في المتغير التابع (الابلاغ عن التنمية المستدامة) يقوم بتفسير التغيرات في المتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات).

**جدول (٨) تحليل التباين للفرضية الرئيسية**

**ANOVA[b]**

| Sig. | F | Mean Square | df | Sum of Squares | Model | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .000[a] | 57.839 | 670.787 | 5 | 3353.934 | Regressin | 1 |
| | | 11.597 | 38 | 440.703 | Residual | |
| | | | 43 | 3794.636 | Total | |

a. Predictors: (Constant), الملكية تركز ,الادارية الملكية ,والشفافية الافصاح ,الادارة مجلس حجم ,الحسابات مراقب راي

b. Dependent Variable: الاستدامة عن الابلاغ

يتضح من خلال الجدول (٨) أعلاه أن مستوى الدلالة المعنوية بلغ (.000) وهو اكبر من المستوى المحدد (0.05) مما يعني إن هناك علاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة (F) المحسوبة (57.839) وهذا مايعني قبول الفرضية لثبوت الأثر إحصائيا

**جدول (٩) معاملات دالة خط الانحدار للفرضية الرئيسية**

**Coefficients[a]**

| Sig. | t | Standardized Coefficients | Unstandardized Coefficients | | Model | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Beta | Std. Error | B | | |
| .164 | -1.419- | | 3.981 | -5.651- | (Constant) | 1 |
| .000 | 7.453 | .539 | .090 | .669 | الافصاح والشفافية | |
| .246 | 1.177 | .072 | 3.815 | 4.492 | حجم مجلس الادارة | |
| .000 | 4.271 | 1.830 | .141 | .603 | تركز الملكية | |
| .003 | -3.227- | -1.357- | .133 | -.430- | الملكية الادارية | |
| .333 | .980 | .064 | 1.211 | 1.186 | راي مراقب الحسابات | |

a. Dependent Variable: الاستدامة عن الابلاغ

يبين الجدول (٩) أعلاه معادلة خط الانحدار بين الابلاغ عن التنمية المستدامة وآليات حوكمة الشركات وكلآتي:-

الأبلاغ عن التنمية المستدامة=-0.669+5.651 (الافصاح والشفافية)+4.492(حجم مجلس الادارة)+0.603 (تركز الملكية)-0.430 (الملكية الادارية)+1.186 (رأي مراقب الحسابات).

ومن خلال معادلة خط الانحدار يمكن توضيح العلاقة الاحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بواسطة معامل (**B**) وكما يأتي:-

- وجود علاقة طردية بين متغيرات آليات حوكمة الشركات المتمثلة بـ(آلية الافصاح والشفافية، آلية تركز الملكية، رأي مراقب الحسابات) من ناحية والابلاغ عن التنمية المستدامة من ناحية أخرى، أي كلما زاد الافصاح والشفافية كلما زاد الابلاغ عن التنمية المستدامة، كذلك كلما زاد حجم مجلس الادارة وزيادة تركز الملكية كلما زاد الابلاغ عن التنمية المستدامة، فضلاً عن زيادة رأي مراقب الحسابات يؤدي الى زيادة واقع الابلاغ عن التنمية المستدامة.
- وجود علاقة عكسية بين متغيرات آليات حوكمة الشركات المتمثلة بـ(آلية الملكية الادارية) من ناحية والابلاغ عن التنمية المستدامة من ناحية أخرى، أي كلما زادت الملكية الادارية كلما قل الابلاغ عن التنمية المستدامة.
- لا توجد علاقة احصائية بين آلية حجم مجلس الادارة والابلاغ عن التنمية المستدامة.

ولاختبار مدى معنوية علاقة الارتباط وتحديد تأثير آليات حوكمة الشركات في الابلاغ عن التنمية المستدامة، فقد تم استخدام معامل الارتباط بيرسون( Pearson Correlations Coefficient) ومن خلاله يتم التعرف على قيمة واتجاه الارتباط ومن ثم بيان معنويته، وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS)، والجدول (24) يوضح نتائج علاقة الارتباط.

**جدول (١٠) علاقة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات والابلاغ عن التنمية المستدامة**

**Correlations**

| التفاصيل | | الابلاغ عن الاستدامة | الافصاح والشفافية | حجم مجلس الادارة | تركز الملكية | الملكية الادارية | راي مراقب الحسابات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الابلاغ عن الاستدامة | Pearson Correlation | 1 | .853** | .105 | .782** | .731** | -.343-* |
| | Sig. (2-tailed) | | .000 | .497 | .000 | .000 | .023 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| الافصاح والشفافية | Pearson Correlation | .853** | 1 | .141 | .593** | .560** | -.334-* |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | | .362 | .000 | .000 | .027 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| حجم مجلس الادارة | Pearson Correlation | .105 | .141 | 1 | .084 | .138 | -.139- |
| | Sig. (2-tailed) | .497 | .362 | | .589 | .372 | .367 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| تركز الملكية | Pearson Correlation | .782** | .593** | .084 | 1 | .989** | -.499-** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | .589 | | .000 | .001 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| الملكية الادارية | Pearson Correlation | .731** | .560** | .138 | .989** | 1 | -.514-** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | .372 | .000 | | .000 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| راي مراقب الحسابات | Pearson Correlation | -.343-* | -.334-* | -.139- | -.499-** | -.514-** | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | .023 | .027 | .367 | .001 | .000 | |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من الجدول (١٠) أعلاه يتبين الاتي:-

- يتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات والابلاغ عن الاستدامة عند مستوى (0.01)، بالنسبة لآليات حوكمة الشركات التالية:

** آلية الافصاح والشفافية: بنسبة **(0.853)** وهذا يعني أن الزيادة في "الافصاح والشفافية" يقابلها زيادة في الابلاغ عن التنمية المستدامة.

** آلية تركز الملكية: بنسبة **(0.782)** وهذا يعني أن الزيادة في "تركز الملكية" يقابلها زيادة في الابلاغ عن التنمية المستدامة.

** آلية الملكية الادارية: بنسبة **(0.731)** وهذا يعني أن الزيادة في "الملكية الادارية " يقابلها زيادة في الابلاغ عن التنمية المستدامة.

- يتضح وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين آلية رأي مراقب الحسابات والابلاغ عن التنمية المستدامة عند مستوى دلالة معنوي

(0.05)، اذ بلغت نسبة الارتباط (**-0.343**-) وهذا يعني أن الزيادة في " رأي مراقب الحسابات " يقابلها نقصان في الابلاغ عن التنمية المستدامة.

- في حين يتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين آلية حجم مجلس الادارة والابلاغ عن التنمية المستدامة، اذ بلغت نسبة الارتباط (**0.105**) عند مستوى دلالة (**0.497**) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد (0.05).

**المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات**

٤-١: الاستنتاجات:

١- تعتبر مؤشرات مبادرة الابلاغ العالمية من المعايير المهمة التي يمكن ان تعكس واقع الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

٢- وجود ضعف في الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة للمصارف العراقية عينة البحث بشكل عام وذلك لتركيز أهتمامها على الأداء المالي والاقتصادي دون مراعاة الاداء البيئي والاجتماعي يقابله وجود مستوى مرضي من الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة للبنك العربي نتيجة تطبيق مؤشرات مبادرة الابلاغ العالمي (GRI)، وكان ذلك بناءا على النتائج التي توصل اليها الباحث، فقد تمثلت اعلى نسبة بـ (25.92%) وكانت لمصرف الخليج التجاري، واقل نسبة تمثلت بـ (16.13%) وكانت لمصرف سومر التجاري. أما البنك العربي فكان مستوى الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة بنسبة (63.50%).

٣- وجود تفاوت في تطبيق آليات حوكمة الشركات (الافصاح والشفافية، حجم مجلس الادارة، تركز الملكية، الملكية الادارية، رأي مراقب الحسابات الخارجي) بالنسبة للمصارف العراقية عينة البحث. أما بالنسبة للبنك العربي الاسلامي الدولي فكان المستوى ثابت في تطبيق آليات حوكمة الشركات.

أ- وجود مستويات متفاوته بين مقبول وضعيف من الافصاح والشفافية في الابلاغ عن المعلومات للمصارف العراقية عينة البحث يقابله مستوى عالي من الافصاح والشفافية في الابلاغ عن المعلومات للبنك العربي. وكان ذلك من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث، فقد بلغ مستوى الافصاح والشفافية حسب مقياس S&P للمصارف العراقية متمثلا بأعلى نسبة للمصرف آشور والبالغة (59.45%) واقل نسبة للمصرف سومر التجاري والبالغة (32.08%)، اما البنك العربي فكانت نسبة الافصاح والشفافية حسب مقياسS&P عالية وبنسبة (81.13%).

ب-أن مستوى تركز الملكية للمصارف العراقية عينة البحث متفاوت بشكل عام اذ كان مستوى أعلى نسبة من نصيب المصرف التجاري العراقي بنسبة(57.21%) أما اقل نسبة كانت من نصيب مصرف بغداد بنسبة (0.63%) وهذا يدل على هناك تطبيق لآلية تركز الملكية. أما البنك العربي فكان مستوى تركز الملكية عالية جداً أذ كانت نسبة (100%) وهذا بدوره يدل الالتزام بتطبيق آلية تركز الملكية.

ت-تفاوت مستوى الملكية الادارية للمصارف العراقية عينة البحث بشكل عام اذ كان مستوى أعلى نسبة من نصيب المصرف التجاري العراقي بنسبة (67.72%) أما اقل نسبة كانت من نصيب مصرف بغداد بنسبة (0.63%) وهذا يدل على هناك تطبيق لآلية الملكية الادارية لكن ليس بنفس الدرجة لبقية المصارف العراقية عينة البحث. أما البنك العربي فكان مستوى تركز الملكية عالية جداً أذ كانت نسبة (100%) وهذا بدوره يدل الالتزام بتطبيق آلية الملكية الادارية.

ث- أتضح أن رأي مراقب الحسابات كان غير متحفظ خلال فترة البحث بالنسبة للمصارف التالية (التجاري العراقي، كوردستان، البنك العربي)، في حين كان الراي متحفظ طيلة فترة البحث بالنسبة للمصارف التالية (التنمية الدولي، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والاستثمار).

٤-عدم وجود إلمام بأهمية موضوع الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة بالإضافة الى عدم وجود حوافز من قبل الجهات الحكومية كي تتبنى الشركات العراقية موضوع الابلاغ عن تلك العناصر، وهذا ما يعكسه واقع المصارف العراقية عينة البحث.

## ٤-٢: التوصيات:

١- الاهتمام بمحاسبة التنمية المستدامة من قبل الجهات التشريعية والمهنية كونها تهتم بالنواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمجتمع أذ تقوم بتعظيم رفاهية الانسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

٢- الالتزام من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة نظراً لأهميتها في تأثير على الاداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات على مستوى الامد الطويل.

٣- الاخذ بتجارب الدول المتقدمة في مجال الابلاغ عن التنمية المستدامة وآليات حوكمة الشركات والاستفاده من هذه التجارب من أجل المحافظة على الثروة (الاقتصادية) والموراد الطبيعية (البيئية) والموارد البشرية (الاجتماعية).

٤- ضرورة تطوير القوائم المالية الاعتيادية من أجل أن تتضمن انشطة الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة أو من خلال تطوير قوائم مالية منفصلة تتضمن تلك الانشطة.

٥- القيام بحملات الارشاد والتوعية حول موضوع الابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة فضلاً عن القيام بحملات تشجيعية من خلال تحفيز الشركات التي تقوم بإلابلاغ عن عناصر التنمية المستدامة.

## المصادر العربية والاجنبية

### أولاً: المصادر العربية:


١. الجبوري، نسرين فاروق علي، (٢٠٠٧) "معايير الحوكمة لتحسين الأداء في القطاع المصرفي- دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية" بحث في الدبلوم العالي في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الإدارية- بغداد.

٢. الحلاوي، علي حسين عليوي، (٢٠١٠) "حوكمة الشركات وأثرها في تحسين أداء منظمات الاعمال- دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية/المختلطة والخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٨" رسالة ماجستير في علوم أدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٣. خليل، عبد الرحمن عادل، وبابكر، الزين عبدالله، (٢٠١٦) "دور محاسبة التنمية المستدامة في تحسين مستوى الافصاح الاختياري للمنشات الصناعية- دراسة ميدانية على المنشات الصناعية" مجلة كلية التجارة، جامعة النيلين، المجلد ٣، العدد٣.

٤. سليمان، محمد مصطفى، (٢٠٠٩) "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري" دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية – الإسكندرية، القاهرة.

٥. الصفار، هادي رضا، (٢٠٠٦) "مبادئ المحاسبة المالية" الجزء الاول الاسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

٦. طارق، راشي، (٢٠١١) "الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمي (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة" دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة .

٧. عياري، أمال وخوالد، ابو بكر، (٢٠١٢) "تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري .٦-٧ مايو.

٨. حميدي، كرار سليم عبد الزهرة، (٢٠١١) "العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة.

٩. الدين، بروش زين، وجابر، دهيمي، (٢٠١٢) "دور آليات الحوكمة من الحد من الفساد المالي والاداري" الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والادراي، يومي ٠٧-٠٦ – مايو.

١٠. يوسف، محمد طارق،(٢٠٠٩) "حوكمة الشركات بين النظرية والتطبيق" منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية – مصر.


### ثانياً: المصادر الاجنبية:


1. Asif, Muhammad, & Searcy,Cory, (2014). **Towards A Standardised Management Systemfor Corporate Sustainable Development**, The TQM Journal, Vol. 26, No.5.p.p 411-430.

2. Asthana, Ankita, (2016). **Corporate Governance as an Effective Tool in Combating Corporate Frauds- A Study of Indian Financial Sector**, For The Degree of Doctor, Section Management, Jankidevl Bajaj Institute of Management Studies S.N.D.T Women's University.

3. **Cadbury Committee on Corporate Governance**, Inaugural address delivered by vepa kamesam, py, Novomber ,2001.

4. Faresa Fatima, (2012). **Corporate Governance and its Impact on the Performance of the Listed Companies in India**, Degree of Doctor, Thesis submitted to the University of Hyderabad in Faculty Management Science .

5. **Hitt Micheal A .,Ireland ,R, Duane and Hos kisson, Robrt E.(2004).** Strategic Management , competitiveness and Globalization, New York , Iohn wiley & sous, Iuc.

6. **IIA,"New Governance Rules Require Internal Auditing"**, Ton at the Top, Issue 21, February, 2004.

7. Ksenija Den iœ-Mihajlov , Stefan Zeranski (2017). **Development of Sustainability Indicators**: Approaches, Challenges and Opportunities. FACTA Universitatis Series: Economics and Organization Vol. 14,No4,2017, pp.291-306.

8. **Marwa Hassaan, (2013).** Corporate Governance and Compliance with IFRSs: MENA Evidence, Cambridge Scholars Publishing 12 Back Chapman Street, Newcastle upon Tyne, NE6 2XX, UK.

9. Nina, Ogwo Ugo, (2014). **Smart Environments Evolving Trends in Sustainable Development and Human Capacity Building in Third World Nations**, Research Journal in Engineering and Applied Sciences 3(4) 239-244.

10. Ramanathan,ChathapuramS.Dutta, Subhabrata(2014).**Governance,Development,and Social Work**, published in the UK by Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN.

11. **Sarkar, A.n & mujumdar , S.B,( 2005)** " strategic business Management and banking " Deep & Deep publication. Pvt. Isbt.ed, india – newdelhi.2005.

12. Sobhani, Farid Ahammad & Amran, Azlan & Zainuddin, Yuserrie, (2014). **Sustainability Disclosure in Annual Reports and Websites**: A Study of The Banking Industry in Bangladesh, Journal of Cleaner Production, Vol. 23, Issue. 1.p.p 75-85.

13. Bebbington, Jan & Larrinaga, Carlos, (2014). **Accounting and Sustainable Development**: an Exploration, **Accounting Organizations and Society**, Volume 39, Issue 6.p.p 1-19.

14. Bremser, Wayne G., (2014). **A Growing Interest in Sustainability**, The Cpa Journal, Vol. 84, No. 3.p.p 15-17.

15. SASB(2013), "**Sustainability Accounting Standerds Board**", Conceptual Framwork Of The Sustainability Accounting Standerds Board. San Francisco,CA. Retrived From http://www.sasb.org

16. Riccardo, Stacchezzini, Melloni Gaia&Lai A., (2016)," **Sustainability management and reporting: The role of integrated reporting for communicating corporate sustainability management**", Journal of Cleaner Production.

17. Ramanathan,ChathapuramS.Dutta, Subhabrata(2014).**Governance,Development,and Social Work**, published in the UK by Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN.

**Abstract:**

The aim of the research is to study and analyze the accounting dimensions of the mechanisms of corporate governance and sustainable development, and the nature of the impact of the mechanisms of corporate governance on the reality of reporting elements of sustainable development of a sample of banks listed in the Iraqi Stock Exchange and the Arab Islamic International Bank as it prepares sustainability reports that correspond to the period of research for Iraqi banks The research sample.

To achieve this objective, corporate governance mechanisms (disclosure, transparency, board size, ownership focus, administrative ownership, external auditor's opinion) have been used as independent variables as well as reliance on GRI indicators on sustainability reporting as the latest in this the field is a variable of the selected research sample and a time series (2013-2016).

The researcher relied on the statistical program (SPSS) to analyze the data and arrive at the results such as the simple linear regression coefficient, the arithmetic mean, the standard deviation, the highest value, the lower value, and the Pearson correlation coefficient.

The research reached a number of conclusions, the most important of which were:

1- There is a weak reporting on the elements of sustainable development, focusing attention on financial and economic performance without taking into account environmental and social performance.

2- Different application of the mechanisms of corporate

3- The existence of a significant statistical relationship between the mechanisms of corporate governance (disclosure and transparency, concentration of ownership, administrative ownership, opinion of the external auditor) and the reality of reporting on sustainable development (economic, environmental and social).

**Key words:** Corporate Governance, corporate governance mechanisms, Sustainable Development, Sustainability Reporting.

governance for Iraqi banks The sample of the research, in contrast to the Arab Islamic Bank has achieved a good level of reporting on the elements of sustainable development as a result of the implementation of indicators developed by the Global Reporting Initiative (GRI) In addition to the application of the mechanisms of corporate governance level High and stable compared to the Iraqi banks sample research during the research period (2013-2016).